

حكم التسعير ومتى يجوز ؟

وليد السعيدان

الموقع الرسمي لفضيلة الشيخ وليد بن راشد السعيدان حفظه الله يقدم يا رب هذه قاعدة تقول الاصل في التسعير التحرير لا لجلب مصلحة او دفع مفسدة. الاصل في في التسعير - [00:00:00](#)

تحريم الاصل في التسعير التحرير لا لجلب مصلحة او دفع مضره او تقول مفسدة ما هو التسعير؟ هو تحديد اقيام السلع ما الاصل فيه؟ التحرير اي لا يجوز لولي الامر ان يتسلط على التجار فيشعر عليهم سلعهم التي يبيعونها في السوق - [00:00:37](#)

لقول النبي صلى الله عليه وسلم دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض فبعضهم يرفع ثمنها وبعضهم ينزله كذا تمشي عملية السوق

فان قلت ما الدليل على تحريمك فاقول ما في السنن من حديث انس. اسمعوا الحديث - [00:01:05](#)

قال على السعر على عهد النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة. فقالوا يا رسول الله ان السعر قد غلى. افلا سعر لنا يعني سعر على التجار فانهم قد رفعوا الاسعار - [00:01:26](#)

فقال ان الله هو المسعر وهذا من باب الاخبار. ليس من باب الاسماء ولا الصفات. ان الله هو المسعر القابض الباسط الرازق واني لارجو ان القى الله وليس احد يطلبني بمظلمة في دم او مال. فدل ذلك على ان التسعير من نوع المظالم في - [00:01:41](#)

الاموال وهل حرمته دائمة؟ الجواب لا قيدها الناظم بما اذا لم يتسلط التجار في رفع الاسعار رفعا يضر بالمستهلكين. فحين اذ لا بد ان يتدخلولي الامر بالسعير ويكون السعير مبناه على العدل فلا وكس فيه ولا شطط. لا وكس فيظلم التجار ولا شطط فيظلمون - [00:02:01](#)

المستهلكون وانما سعير عدل الله واسع فيه ولا شطط. فاذا السعير يجوز في باب الاضطرار ولا يجوز في باب الاختيار. ما دامت الاسعار محتملة فالاصل حرمتها. ولكن ان تسلط التجار وزادوا اسعارهم زيادة مجنحة - [00:02:29](#)

اموال الناس ومبرجة للضرر فحينئذ لا بد من رفع هذا الضرر ولا يرفع هذا الضرر الا بالسعير. فيشعرولي الامر هذه السلعة التي التي اضر التجار فيها الناس ويعدهم بالعقوبة البليغة في ان كل من عرف عنه انه خالف هذا السعر فسيغلق محله او ستتصادر - [00:02:50](#)

اه رخصته او نحو ذلك والله اعلم هم - [00:03:20](#)